احتجاجات الشعوب العربية :
ثورة للتغيير أم حركات للإصلاح

نهاد احمد مكرم عبد الصمد
الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك

ملخص

انتشرت عدوى الاحتجاجات الشعبية كما كان الحال إبان حركات الاستقلال الوطني في العقدين الخامس والسادس من القرن المنصرم بين البلدان العربية، وبتصاعد وتيرة تلك الاحتجاجات تزايدت طموحات تلك الشعوب لتغيير الأنظمة السياسية القائمة دون الوعي الكامل بطبيعة ونمطية هذا التغيير ؛فما هو سقف هذه الطموحات؟ وهل يتوقف عند مجرد استبدال نظم بأخرى ؟أم يتعدى ذلك لتغيير الهياكل والمؤسسات القائمة ؟وما بين التغييرين هوة واسعة شاسعة ،أم تمتد حركة التغيير ليراد بها إصلاح القائم واجتثاث جذور الفساد المتغلغل داخل تلك الكيانات كونها نموذج واضح للدولة العميقة و البيروقراطيات المتأصلة . كل هذه التساؤلات لم ترد لها إجابات لحظية بين جموع تلك الشعوب إبان الحركات الشعبية العربية أو ما يعرف بثورات الربيع العربي، إلا أن تحركات الجموع العفوية قد حققت الهدف آن ذاك، و أثبتت قدراتها في إسقاط بعض من هذه الأنظمة ،وكأن قوة الشعوب الهادرة في تجمع قواها الحركية والفاعلة ووحدة هدفها الجمعي قد أوهنت قوى تلك الأنظمة ،والتي ظلت تبحث لنفسها عن توصيفات استمرت عقود من الزمان على شاكلة الأنظمة الراسخة والمستقرة والقوية ،واليوم وان كنا نبحث عن إجابات لتلك التساؤلات المشروعة ،إلا انه يظل دائما يراودنا اعتقاد راسخ بان إرادة الشعوب الحرة لا يمكن ردها أو قمعها،وهذا ما تدلل علية دائما حوادث التاريخ القريب منها و البعيد على السواء.

abstract
"people want to change the regime" that phrase launched by the Arab peoples protesting in order to change the regime effectively, those taken this slogan to express large protests and rejected people according to their circumstance. Those words have both significant and profound impact did not stop at just a slogan, but it has become important to study and understand the dialectical relationships between the changes of political systems according to the classical theories and modern theories with regard to social movements and protests. Due to the importance of the stage, there are many questions have become of interest to researchers , academics and others such as: -
• What are the indicators of the collapse of political systems with growing protests?
• What is the relationship between the classical interpretations of the change of the political system and the Arab popular movements?
• Does this mean the collapse of the regime collapse of the state, what is the difference between them?
• Can we describe the manifestations of popular protest movements as a revolution?
We believe that the answer of these questions are very important, but there always remains a certain belief that the will of people and the freedom can not be Prevented or scaled, This is what the historical events refer to.

مقدمة

نجحت بعض شعوب المنطقة العربية في إجراء تغير فعلى لنظمها السياسية القائمة،وان كان التساؤل الرئيس ظل يلح على توصيف تلك الظاهرة كونها احتجاجات إصلاحية أم ثورات عازمة على التغيير؟ إلا أن عبقرية تلك الشعوب قد تجلت في قدرتها الكاملة على امتلاكها للأدوات الفاعلة في هذا الحراك ، فـ"الشعب يريد إسقاط النظام "أصبحت من العبارات الملهمة الجامعة لتحركات الشعوب ،تلك العبارة أطلقتها القوى الشعبية المحتجة لتصل بها عبر موجه عارمة من الترديد إلى حالة الفعل الجمعي لتغيير الأنظمة فعليا .وان كانت الانطلاقة الأولى لتلك العبارة لم تكن سوى شعارا تتدثر به تلك الاحتجاجات لتعبر عن مدى سخطها ورفضها للواقع المرير الذي تجرعته خلال حقبة من الزمان ، إلا أن دلالتها وعمقها التأثيرى لم يتوقف عند مجرد شعارات تطلق أو كلمات تقال. فأصبح لها من يقوم على دراستها ويفند مدلولاتها لما تثيره من جدلية العلاقة بين تغيير الأنظمة السياسية وفقا لكلاسيكيات النظريات السياسية والمستحدث طبقا لحركات التغيير والاحتجاجات السائدة.

أهمية البحث

يتسق الاهتمام بموضوع البحث اتساقا تاما مع أهمية المرحلة الراهنة في وجدان الشعوب العربية ،كذلك والاهتمام الأكاديمي بضرورة التوصيف الدقيق للظاهرة.فحالات الاحتجاج الشعبي التي اجتاحت بعض الدول العربية فيما اصطلح على تسميتها بثورات الربيع العربي ،والتي لم تكن

تحظى بالاهتمام الكافي في العديد من الدراسات السابقة، أصبحت اليوم تحت المجهر وعلى الأخص فيما يتعلق بقدرتها ومدى إمكانياتها وأدواتها لتغيير النظم السياسية القائمة ،والتي لا يمكن التغافل عن كونها نظم متغلغلة داخل تلك المجتمعات ؛فمصطلحات الدولة العميقة والبيروقراطيات المتجذره ،ما هي إلا انعكاس لتسلط تلك الأنظمة وإحكام سيطرتها الكاملة على مفاصل ومؤسسات تلك الدول.

الهدف من البحث

يهدف البحث للإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي أصبحت تستقطب اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بوجه عام بما يحدث في بعض البلدان العربية كالآتي:-

- ما هي مؤشرات انهيار الأنظمة السياسية في ظل الهبات الشعبية والاحتجاجات المتصاعدة؟
- ماهية العلاقة بين التفسيرات الكلاسيكية لتغيير النظام السياسي وسقوط الأنظمة الحاكمة وحالات انتفاضات الشعوب العربية؟
- هل يعنى انهيار النظام القائم انهيار الدولة ؟ وما هي الحدود الفاصلة؟
- إمكانية وصف مظاهر الحركات الاحتجاجية بالثورات الشعبية؟

منهج البحث

تتبع الورقة البحثية منهج البحث التجريبي في إطار مجموعة من الفروض تسعى جاهدة للتحقق منها ألا وهى :

- الأنظمة السياسية العربية نظم هيكلية وتنظيمية هشة على عكس ما يشاع كونها راسخة ومستقرة ضمت عوامل اضمحلالها عبر تراكمات زمنية طويلة .
- عدم قدرة الحركات أو الهبات الشعبية على إحداث التغيير الشامل.
- اقتران نجاح الحركات الشعبية في إحداث نجاح مرحلي لإسقاط الأنظمة القائمة بوحدة الهدف الناجم عن عوامل ترتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية.
- إمكانية إصلاح الأنظمة القائمة في مقابل صعوبات إعادة بناء الدولة .
-

هذا وتسعين الورقة أيضا بمدخل التحليل المقارن لمقارنة الحالات المتشابهة بالتركيز على الأسباب والنتائج وان كان التطرق للمدخل النظمي يعد أحد أهم المداخل الواجب استخدامها في التحليل.

الحدود الزمنية والموضوعية

ترتبط الحدود الزمنية والموضوعية للبحث باندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية الواسعة في كل من تونس في السابع عشر من ديسمبر 2010،ومصر في الخامس والعشرين من يناير 2011 .وان كان يجمعهما فكرة الحراك الشعبي المؤلف من فئات الشعب المختلفة ،إلا أن توصيف الظاهرة ما زال محل بحث ودراسة، خاصة وأننا لا نزال نعاصر اللحظة بكل مفرداتها ومعطياتها ،ومن الصعوبة بمكان القول الفصل فيما تمر به الظاهرة الآن؛ فهناك معان مدققة لا يمكن إغفالها لكل فعل حركي تتضمنه الأدبيات الأكاديمية على اختلافاتها ؛على سبيل الذكر لا الحصر ما يتعلق بالثورات ،والحركات الاحتجاجية ،والانتفاضات الشعبية .وتحاول هذه الورقة الاقتراب من الظاهرة محل الدراسة للتعرف على هويتها ومسبباتها وتطلعات الفاعلين بها، وأيضا على اتجاهات التغيير الراسخة في وجدان الشعوب العربية .

ومن المفيد الإشارة إلى أن البحث لا يحاول إصدار أحكام مرحلية قاطعة ،ولكنه يحاول الإجابة عن ثلاثة استفهامات أساسية تدور حول:لماذا وكيف وهل ؟ بمعنى عدم استقطاع المشهد الضيق والوعي الكامل بعدم انفصاله عن الواقع دائم التغير والتطورات المستقبلية أو حتى الأبعاد الدولية والإقليمية ذات التأثير. ولهذا تصب الورقة اهتماماتها على الحدث برؤية رأسية في إطار الحدث ذاته دون إغفال ضرورة التوسع أفقيا في دراسة الظاهرة محل البحث.

تقسيمات البحث

بناء على ما تقدم تنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث رئيسة هي :-

المبحث الأول:تحليل الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الثاني : دور الاحتجاجات الشعبية في تغيير الأنظمة الساندة.

المبحث الثالث :هدم الدولة أم إعادة بناء النظام.

المبحث الأول:تحليل الأنظمة السياسية العربية

في تعريف النظام السياسي هناك العديد من التعريفات المختلفة ارتبطت على عمومها إما بفترات زمنية متعاقبة أو بمدارس فكرية مختلفة ([43])،وان باتت أكثر وعيا بضرورة البحث في كافة الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها السلطة والتي أصبحت من الاتساع والامتداد كما لم تكن من

قبل فضلا عن توافر إطار من العلاقات السياسية بين الأطراف المتعددة ما يودي في النهاية إلى التبادل فيما بينها .ويفيد ما سبق في تحليل طبيعة الأنظمة العربية وفقا للقراءة الأولى لسمات تلك الأنظمة في الواقع العربي. إلا أن مؤشرات انهيارها تشير بشكل مباشر للتطور الواضح في دراسة النظم السياسية العربية وفقا للاتجاهات الحديثة المرتبطة بعدد من المفاهيم كالتعددية السياسية والتحول الديمقراطي ،والمجتمع المدني وعلاقته بالدولة ، والاقتصاد السياسي الجديد ،والعلاقة بين الإسلام والسياسة ، والسياسات ألعامة،والنظام الدولي والتحولات العالمية.([44])

وكما يشير بعض الراصدين لطبيعة تلك الأنظمة يوضح الدكتور لطفي حاتم أن هناك الكثير من الناحية التاريخية تعتبر دولا جيدة نسبيا نشأت بمساعدة خارجية اشترطها الطور الثاني من التوسع الرأسمالي بالمنافسة بين مراكزه الدولية وبهذا المعنى فان نشوء الدول العربية لم يكن نتاجا لصيرورة تاريخية نابعة من تطور المصالح الاقتصادية لمكوناتها الاجتماعية ،ويرى أن ابرز ملامحها:-

- ترافق بناء الدول العربية بمساعدة خارجية وسلبية أخرى تجسدت في غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية /الثقافية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية.

- فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية من بناء موازنة سياسية /اجتماعية بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية.

- اتسمت النظم السياسية العربية باحتكار السلطة السياسية ،غياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية انطلاقا من شرعيتين أساسيتين شرعية وراثية وأخرى أنقلابية تغلفت- الشرعيتين - بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية .

- تشارك كلا النموذجين - الوراثي والانقلابي - في احتكار الدولة للثروات الوطنية حيث زاوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة ألاقتصادية الأمر الذي ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة إلى قوى طبقية طفيلية جديدة تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية.

- إن تحالف ألسلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الإداري أضاف شروخا جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية .

– ترابطت سمات وخصائص النظم السياسية العربية المتسمة بالاستبداد السياسي مع سيادة أحزاب سياسية تسلحت بأيديولوجيات شمولية وأخرى عنصرية معتمرة الروح الانقلابية بدأ من القوى القومية والأحزاب اليسارية وانتهاء بالقوى الإسلامية مترافقة _ السيادة _ وغياب التيار الليبرالي بسبب تبعثر قاعدته الاجتماعية وضعف فعاليته السياسية .([45])

ومن ثم أضافت تلك الأنظمة عبر سنوات تراكمات سلبية على المستوى الهيكلي و الوظيفي أدى إلى ارتهان تلك الأنظمة بالانهيار وضعف أبنيتها وتراجع المنظومة الشاملة لفكرة إعادة بناء الدولة ذات الدلالة التنظيمية أو حتى محاولات الإصلاح الهيكلية والمؤسسية وعندما نتحدث عن مؤشرات للانهيار فنعددها في النقاط التالية:–

مؤشرات ترتبط بعملية التحول الديمقراطي

- تآكل شرعية الأنظمة القائمة واحتكارها للسلطة والثروة على حساب المجتمع .
- الممارسة الشكلية لعملية التحول الديمقراطي وإفراغها من مضمونها وفقا لحسابات المصالح الخاصة وإقصاء الأخر ومن ثم الاحتفاظ بإطار نظري عن فكر التعددية السياسية أكثر ما يكون تطبيقا فعليا .
- الضعف المؤسسي وغياب الترسيخ لمفهوم الدولة البيروقراطية الحديثة .
- تعاظم دور المجتمع المدني في إيجاد علاقة ايجابية مع المواطنين في إطار زيادة الوعي العام لدى المواطنين بمشاكلهم والتزامات الدولة تجاههم.

مؤشرات ترتبط بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية

- الاعتماد على الاقتصاد الريعي ،ومن صيغه أنه يعود لخزينة الدولة بشكل مباشر دون أن يمر بالمحاسبة أو المسائلة ،ما يولد أوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية تتسم بالضعف.
- سوء توزيع الثروات و طرق الإنتاج والاستهلاك ، فالأنظمة العربية ليست متسلطة من الناحية السياسية فحسب بل وحتى في كيفية التصرف بالثروة العامة للبلاد ،والتي تمثل الجانب الاقتصادي للديمقراطية، بما تحويه من إنصاف في تقسيم الثروات وعائدات النمو،إذ تقوم باستبعاد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات وبالتالي الفئات المحرومة التصرف بالثروة العامة للبلاد هي أيضا محرومة اقتصاديا، ومع توسيع دائرة الحرمان والفقر داخل المجتمعات العربية، فلا معنى للحريات

45

الديمقراطية وحقوق الإنسان .

- استئثار فئة قليلة بموارد الدولة،عبر تكريس معادلة "زواج السلطة ورأس المال" وانتشار الإفقار، والبطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية علي حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية .
- علاقة التبعية التي تربط كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية ،خاصة التطبيع لاسيما في المجال النفطي والمالي ،ما يؤدي إلى النفوذ المؤثر على تشكيل القرار السياسي داخل هذه الأقطار .و السماح للشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار داخل الأقطار العربية في إطار دمقرطة الاقتصاد العربي .
- انتهاك الحقوق والحريات الفردية ، فبالرغم من أنها تتصدر الدساتير العربية، لكن التناقض واضح ،وانتشار ظاهرة الأحكام العرفية التي غلبا،عندما تتهم بانتهاك حقوق الإنسان ، تبرر تصرفاتها بوجود حالة الطوارئ التي أضحت غطاءا قانونيا لإخفاء انحرافات السلطة ومخالفتها لأحكام الدستور ما يمنحها حق توقيف الأشخاص دون إذن مسبق من القضاء ودون إحالتهم إلى القضاء العادي.([46])

مؤشرات صنع السياسات العامة

يدور المؤشر المتعلق بصنع السياسات العامة حول مجموعة استفهامات ضرورية:-

- كيف تتم صياغة السياسات العامة ؟
- من يتولى مهمة صياغة السياسات العامة ؟
- ما هي المشاكل التي ترافق صياغة السياسات العامة ؟
- ما هي مستويات السياسات العامة ؟

فعملية صنع السياسات العامة ليست بالأمر اليسير،فقد وجد أن هناك العديد من الجهات التي تشارك في هذه العملية كالأحزاب السياسية،والجماعات ذات النفوذ،والنخب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والشخصيات الدينية ، والقانونية والسياسية وعامة المواطنين. إضافة إلى القيادات الإدارية بمستوياتها المتنوعة المتواجدة في جميع أجهزة الدولة ذات الصلة بصنع ألسياسات العامة، كالجهاز التشريعي والتنفيذي والقضائي .حيث إن عملية صنع السياسات

العامة تمر بالعديد من المراحل منها ؛ معرفة مطالب ورغبات المواطنين غير المشبعة أو الكامنة ، ومن ثم تحديد البدا ئل أو الأولويات أو وضع جدولة زمنية لهذه المطالب بحسب المتاح من الموارد المتنوعة والإمكانات المتوفرة لأجهزة الدولة ذات الصلة بهذه المطالب والرغبات وصولا إلى الخطوة الأخيرة التي تتمثل في اختيار السياسة أو السياسات العامة التي ينجم عنها حل المشكلة أو إجابة واحد أو أكثر من مطالب المواطنين. ومن ثم فتفاقم المشاكل وعدم تحديد الأولويات والاعتماد على الدائرة المنغلقة الصغيرة في صنع السياسات العامة بالإضافة إلى فرض السياسات الفوقية سياسة الأمر والطاعة دون الإدراك الواقعي لمشاكل المجتمع وتحديات الدولة والاعتماد على الحل الأمني كوسيلة للتخلص من الخلافات التي تنشأ بين النظام الحاكم والشعب يمكن أن يساهم في انهيار الأنظمة القائمة.([47])

مؤشرات ترتبط بالنظام الدولي والتحولات العالمية

- ضعف الدول العربية على المستوى الدولي .([48])

-فرض النموذج الديمقراطي الغربي على اعتبار أنه الوحيد الصالح للتطبيق سياسيا،وأن مبادئ الليبرالية الجديدة ،بما تحتويه من تقديس الحرية المطلقة للسوق،هي الطريق الأفضل، رغم تجاهلها لاعتبارات العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

- تزايد علاقات التبعية التي تربط كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية والمؤسسات الاقتصادية الدولية .
- ارتباط تزايد موجات العولمة على كافة أنواعها السياسية والاقتصادية والثقافية دون مراعاة لخصوصية الشعوب والثقافات الأخرى بإحساس المواطن العادي بفقدانه لهويته العربية والإسلامية .([49])

- التكنولوجيا الحديثة والتوسع في استخدام وسائل الاتصال بين الشباب في العالم العربي والعالم ككل .

إن سقوط الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية فيما أطلق عليه الربيع العربي انتقل عبر قنوات رفع سقف المطالب،من رغبة في الإصلاح وتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية ،إلى فعل يتوج بإسقاط أنظمة، بل تغييرها كليا وان كانت بعض الأنظمة قد تحقق لها ذلك فعليا بشكل يكاد يكون سريع كما في حالة مصر وتونس، إلا أن الوضع

مختلفا تماما كما في ليبيا والبحرين واليمن وسوريا.([50])

المبحث الثاني : دور الاحتجاجات الشعبية في تغيير الأنظمة الساندة

هناك تداخل مفاهيمي لدى البعض فيما نطلق عليه احتجاجات شعبية وبين ما يشار إلية بحركات اجتماعية فالأخيرة في معناها الجزئي عبارة عن جهود منظمة تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين لفئة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي ،وتهدف إلى تغيير أوضاعها لتكون أكثر قرباً من القيم التي تؤمن بها الحركة .وفى معناها الكلى هي أشكال متنوعة من الاعتراض،تستخدم أدوات جديدة يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، وهي أشكال منتشرة لدى كافة الفئات الاجتماعية ، والواقعين تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تنمو بأشكال هادئة أو هبات عفوية .ويمكن أن نطلق على هذه الحركة تعبير (أهل المطلبية الكلية)والهادفة إلى :إسقاط النظام السياسي ، تطوير النظام السياسي ، إلغاء أو تعديل الدستور،إسقاط الوزارة، الاحتجاج على معاهدة خارجية على سبيل المثال .

أما الاحتجاجات الشعبية فهي ظاهرة عالمية وشاملة لكافة الأنظمة السياسية على اختلاف أنواعها (الديمقراطية،غيرا لديمقراطية ،شبة الديمقراطية) ولكن تأثييراتها تختلف من نظام سياسي لآخر، ومن مرحلة لأخرى. وهذا يعتمد على مدى تقبل وتفاعل النظام السياسي مع تلك الاحتجاجات ومن ثم تثير الاحتجاجات الشعبية ذات الكتل البشرية الكبيرة أهمية خاصة عند مواجهتها للسلطة القائمة مهما كانت تتمتع من قوة وسطوة ونفوذ تتلخص في عدة نقاط:-

الأولى/كونها تفقد النظام الحاكم و ذراعه الأمنية الاتزان وبالأخص ضد التجمعات الشعبية الكبيرة ، وبالتالي الإحجام عن مجابهتها.

الثانية / أنها تشير إلى سقوط شرعية النظام السياسي الحاكم أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

الثالثة / شعور المحتجين بكتلهم البشرية الكبيرة بالقوة وعدالة المطالب، وهذا ما يثير فيهم الشعور الجمعي القوى ، ويثير فيهم روح الحماسة.

أخيراً/ يبقى قانون العدد البشري هو الحاكم في النهاية.

ولنكن أكثر فهما لطبيعة الاحتجاجات الشعبية التي قامت بها الشعوب العربية مؤخراًو طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة في عملية التحرك الشعبي تلك .فقد ثارت أسئلة عدة طرحها مجموعة من الباحثين والأكاديميين وحتى المهتمين بالفعل الاحتجاجي.

1- من هي القوى التي مثلت المحرك الرئيسي للتحركات الشعبية ؟

2- طبيعة الفعل ذاته هل يشكل ثورة أم انتفاضة أو مجرد احتجاجات تعبر عن انفعالات

رافضة لسياسات الأنظمة القائمة؟

أولا :القوى الفاعلة في التحرك الشعبي

وتتكون من :-

1- أغلبية من الفئات الكادحة والفقيرة تتكون من العاطلين والمهمشين اجتماعيا.

2- أغلبية شبابية تمتاز بالحماس الثوري والفاعلية الجماهيرية والقدرة على الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة التي توفرها شبكة الانترنت كأدوات للتنظيم والتواصل وإيصال أفكارهم إلى فئات عريضة من أفراد الشعب .

3- فئات أخرى يغلب عليها النزعة الدينية والطائفية والقبلية غير مسيسة أو مأدلجة.

4- فئات تنتهج من أيدلوجياتها الدينية نهجاً في الحراك الشعبي بغية تحقيق أجندات خاصة بها.

5- مجموعات وتكتلات وأحزاب تقليدية منها اليساري والليبرالي والقومي ترى في تحركها الشعبي مناهضة للسياسات القمعية والاضطهاد المستمر من قبل الأنظمة الساندة دون أن توفر لنفسها قنوات تنفتح بها على باقي الفئات الشعبية والشبابية .([51])

وهناك بعض الملاحظات المهمة حول طبيعة القوى الفاعلة في التحرك الشعبي:-

- وغم أن شعاراتها ومطالبها ذات سمات ديمقراطية ومعيشية مشتركة إلا أن الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية لا يمكن وضعها في إطار واحد .
- يشكل الخيار السلمي والإصرار على تحقيق الديمقراطية والإصلاح نهجا كفاحياً لنشاط الحركات الاجتماعية المعارضة.
- اتسمت الحركات الاجتماعية بغياب الهوية الطبقية المحددة بمعنى انتماء الكتل الشعبية المعارضة إلى طبقات اجتماعية مختلفة .
- أنتجت تلك الحركات الاحتجاجية قيادات ميدانية خاصة بنشاطها الكفاحي.

ومن المهم تبيان السمات المشتركة والفروق بين تلك الحركات على مسار الفعل الحركي في مختلف بلدان الربيع العربي فنجد على سبيل المثال دول كمصر وتونس لم تتسم حركاتها الاحتجاجية بالشاملة بل اقتصرت على كونها موجات تكتليه سلمية ذات أعداد كبيرة تخطت المليون شخص استطاعت أن تحقق هدفها في وقت قصير نسبيا على حين لم تستطع التحركات الشعبية في ليبيا أن تحقق هدفها المشروع في مناهضتها لحكم الفرد إلا بحماية دولية .سرعان ما تحولت إلى تدخلا دوليا اعتمد على تغيير النظام السياسي في إطار من الحرب الأهلية ويختلف الأمر كما في اليمن فعلى الرغم من تأصل النزعات القبلية والعشائرية استطاعت التحركات

اليمنية الحفاظ على سلميتها و التوصل لوعود تفيد بالانتقال السلمي للسلطة عبر جدول زمني من قبل النظام الحاكم وان كان الأمر يتسم بدرجة كبيرة من التعقيد نظرا لازدواجية التحركات السياسية من قبل النظام اليمنى وطبيعة العلاقة بينه وبين تنظيم القاعدة في اليمن وأيضا الأدوار الإقليمية والدولية في تعاظم الأزمة الوطنية .أما الوضع في سوريا فهو الأسوأ فإسقاط النظام في سوريا مازال محل نظر محللين يرون أن النظام يخطو خطواته الأخيرة تجاه مآله الأخير وهو السقوط وآخرون يرون في احتفاظ النظام السوري بمعاونه العناصر الغير منشقة في الجيش وموالين النظام إطالة لعمر النظام وان كانت التحركات والاحتجاجات الشعبية السورية يمكن وصفها بالسلمية إلا أن تحركات النظام قد فرضت التحول إلى العنف الدموي في قمعه لها و في النهاية يخضع الأمر لحسابات إقليمية ودولية في المنطقة.

ثانيا: طبيعة الحراك الشعبي

يثار جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية حول ماهية الحركات الشعبية في دول الربيع العربي هل هي ثورات أم انتفاضات أم تقتصر على مجرد حركات اجتماعية كاملة تهدف إلى إسقاط الأنظمة القابعة في السلطة ويتوجب علينا قبل تحديد ماهية تلك الحركات التفرقة بين بعض المصطلحات ذات الدلالة:-

المقصود بالانتفاضة السياسية تغيرات فجائية ليس لها ترتيبات معينة وعنى الرغم من وجود بوادر ظرفية معينة لها القدرة على إشعال شراراتها غير أن تبلور صيغة ظهورها المفاجئ تفرض بشروطها على الفرد التعامل معها سواء بشكل ايجابي بالانضمام إليها أو سلبي في مواجهتها وبشكل آني أو عفوي مما يعكس تغيير في قواعد اللعبة السياسية المنظمة للمجتمع وفشل سلطة النظام وأيدلوجيته في القيام بدور الحاكمية السياسية.

وتختلف التظاهرات الجماهيرية عن الانتفاضة السياسية فهى لا تعزو سوى كونها تعبير عن حالة سخط جماهيري مبرمجة ضد وضعية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ترافق ظهورها أنماط من التحرك السياسي بحيث يكمن من وراء هذا التحرك مجموعة من المطالب السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية طرحت من قبل تنظيمات أو حركات أو أحزاب ولا يؤثر هذا التحرك على الوضع السياسي للنظام إذا كانت آليات النظام الإقناعية والأمنية ما زالت قادرة على تحجيم قوة تأثيرات التحرك من خلال الاستجابة للمطالب المطروحة أو حتى قمعها فلا يوجد أي تهديد لشرعية النظام التي تعمل في إطاره .

أما التمرد أو العصيان هو حالة رفض مبرمجة من قبل قوى سياسية لشرعية نظام ما ويراد من ورائه إصلاح قواعد اللعبة السياسية بمعنى أن العصيان أو التمرد على السلطة لا يذهب إلى تغيير النظام السياسي .بل المطالبة بتعديل آليات الحاكمية فهو يعكس تذمر من سلوكية حكم المجموعة القائمة على إدارة السلطة وطبيعتها السوسيولوجية والاقتصادية .

وأخيرا الثورة فهي وبعكس التمرد ليست هياجا شعبيا تعكس حالة القلق والتوتر. وان كانت تلك المشاعر حاضرة في صيرورتها وهى ليست تعبير عن حركة غير منظمة بل تعكس صيرورتها عقلانية عمل وسلوك تهدف من وراءه إلى إحداث تغييرا جذريا ليس على مستوى السلطة فقط وإنما إلى تغيير مفاهيم وقيم وعادات أطرت بها السلطة طبيعة المجتمع بكاملة.([52])

وإدراكا لطبيعة الفترات الزمنية التي تستوجبها كل حالة بين القصر والطويل ونظرا لأننا لا نزال نواكب الحدث فمن الصعوبة بمكان الفصل القول بأن ما تشهده الدول العربية هو حالة ثورية خالصة فالتأكيد التام على كونها ثورات عربية هو أمر يصعب الفصل فيه أنيا ولهذا ومن الموضوعية وجب التأكيد على أن ما تمر به تلك البلدان هي حركات احتجاجية هدفت إلى انتزاع شرعية الأنظمة السياسية وإسقاطها وبالتالي يكون السؤال المهم ما الذي يمكن أن تؤول إليه تلك الحركات الاحتجاجية هل ستنحاز للفكر الثوري في التغيير الجذري أم ستنتصر للفكر الإصلاحي؟ ويكون السؤال الأكثر إلحاحا هل ستعمد إلى التغيير وفقا للأنماط التقليدية أم ستتجه للهدم ثم إعادة البناء؟

المبحث الثالث :هدم الدولة أم إعادة بناء النظام

إن تغيير الأنظمة السياسية يمكن أن يحدث بطرق مختلفة وفى نقاط زمنية متغيرة من عمر النظام إلا أن هناك أربع أنماط يمكن أن نشير إليهم في تغيير الأنظمة السياسية ألا و هي:-

- الثورات الجذرية.
- التطوير الهيكلي على نحو يضمن اتخاذ التدابير المؤسسية من عمليات تبديل وتكييف وتطوير مستمر في هيكل النظام السياسي .
- تغيير القادة فالأنظمة السياسية التي تتوفر لها أساليب قاعدية وممارسات سلمية لاستبدال قادتها تمتلك في الوقت نفسه مزايا ايجابية لأشكال الفعاليات السياسية السلمية.
- تغيير السياسات فالتعديل والتغيير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي هي في الغالب استجابة لمطلب وضغوط واسعة ستؤدى بما لا يدع مجالا للشك إلى تعديلات في وظائف النظام السياسي.([53])

وفى إطار ما تشهده الأقطار العربية بعد انهيار أنظمتها الديكتاتورية يتوازى مع ما قدمناه من أنماط تغيير الأنظمة السياسة سؤال له أهميته على الصعيد النظري والتطبيقي :أيهما

الأفضل للحالة العربية إعادة بناء الدولة أم تغيير للنظام ؟([54])

في البداية للإجابة على هذا السؤال لابد من إجابة على سؤال معرفي ماذا يعني إعادة بناء دولة؟ و ماذا يعني تغيير النظام؟ من اجل المفاضلة بين النموذجين "إن صح التعبير"وحيث إننا تناولنا أنماط تغيير النظام فننتقل إلى الشق الثاني من السؤال وهو إعادة بناء الدولة.

فالمقصود بإعادة البناء، الهدم ثم البناء، وبالتالي إعادة بناء الدولة يعني تدمير جوهر المؤسسات القائمة في المجتمع وفقا لمبدأ"الفوضى الخلاقة"والعمل على إعادة بناءها وفق روية خاصة أو أيدلوجية معينه ،مما يودي إلى حدوث تغييرا جذريا في بنية وثقافة المجتمع وإعادة إنشاء نظاما

سياسيا واقتصاديا وإداريا جيدا وفق تلك الروية .

و يثير هذا المفهوم العديد من التساؤلات حول من الذي سيقوم بهذه المهمة؟ وما الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؟ وهل المجتمعات المحلية قادرة على إعادة بناء الدولة ؟وما هي التجارب التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، فالتجربة التاريخية لحركة المجتمعات التي تسير وفق اتجاه واحده رغم تنوعها ،تشير إلى أن إعادة بناء دولة تتطلب قوى اكبر من القوى الموجودة داخل تلك البلدان وفقا لاعتبارات الخبرة السياسية المعاصرة وخصوصا بالنسبة للدول التي لا تمتلك نخب سياسية وثقافية، أو حتى مع وجود أحزابا سياسية ورقية وبرلمانات و تشريعات هزيلة ناهيك عن غياب أو رمزية دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الفاعلة كالمؤسسات الدينية على سبيل المثال على الساحة السياسية والثقافية ، لفرض الالتزام بشروط إعادة بناء الدولة المتفق عليها في الجماعات التي شكلت المجتمعات الموجودة في تلك الدول، وخصوصا إذا كانت تحوي أكثر من عرق أو اثن أو دين.

فالسير نحو إعادة بناء دولة بدلا من اتجاهها نحو الفوضى والحرب الأهلية ،قد تنفرد به دولة عظمى للقيام بهذه المهمة ، أو قد يقوم تحالف دولي مكون من عدد من الدول، وقد تلقى المسئولية على المجتمع الدولي ممثلا بمنظمة الأمم المتحدة (رغم أن الأخيرة "الأمم المتحدة ومنظمتها " لم تنجح عبر تاريخها سوى بمجال الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان ، ومعظم نجاحاتها مصحوبا بتأخر زمني كبير من قبلها ؟)ولابد من الإشارة إلى أن استخدام دولة عظمة أو هيئة عادة يكون له ثمن باهظ على المجتمعات التي ترغب بإعادة بناء دولها، فهي تتراوح بين فرصة السيطرة على هذه الدولة التي يعاد بناؤها من خلال احتلالها مباشرة أو غير مباشرة ، أو إعادة بناءها وفق محددات تتفق مع مصالحها لا مصالح الدول الراغبة في ذلك ومن واقع الخبرة السياسية المعاصرة تسعى الدول العظمى عادة لإعادة تقسيم الدول بحسب الأهمية الإستراتيجية

للإقليم الذي تقع به الدولة المراد إعادة بنائها، ووزنها النسبي في نطاق هذا الإقليم ، وهنا تبرز أهمية التركيبة الاجتماعية لشعوب هذه المجتمعات ؛فالمجتمعات ذات الطبيعة التعددية ؛ اثنياً وعرقياً وطائفياً ودينياً عادة ما تواجه صعوبات حادة في عملية إعادة بناء الدولة، بخلاف المجتمعات ذات الطبيعة الموحدة، الذي يبدوا تأثيرها الواضح في الإنجاز الذي يتحقق.فهناك من الدول ذات المجتمعات الموحدة أو شبه الموحدة قد حققت انجازات نوعية متميزة كاليابان وألمانيا ،في حين أن المجتمعات ذات الطبيعة التعددية كما في الحالة العراقية والأفغانية لم يتحقق فيها الإنجاز بنفس القدر بل يمكن القول أن عملية إعادة البناء لم تتسق وآمال شعوبها وانتهى الأمر بها لتحقيق مصالح الدول العظمى التي تدخلت في إعادة بنائها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

– ارتباط دراسة الأنظمة ألسياسية العربية بوجود اتجاهات حديثة أصبحت تتعلق بمفاهيم أكثر تطورا فيما يخص التعددية السياسية وضروريات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني وعلاقته بالدولة والاقتصاد السياسي الجديد ومأسسة السياسات العامة والنظام الدولي والتحولات العالمية المعاصرة بالإضافة إلى صعود الإسلام السياسي إلى الحكم.

– تأثر المكون الجمعي للتحركات الشعبية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الساندة مما كان له ابلغ الأثر في الحشد الهائل والالتفاف حول هدف واحد ألا وهو تغيير الأوضاع القائمة وعدم التنازل عن أبسط الحقوق في العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

– تعاظم دور العامل السيكولوجي الذي تحولت في إطاره حالة القلق والتوتر التي يعيشها المجتمع إلى طاقة تجسدت في الغضب الشعبي المحتقن والتي يعد أول من عبر عنها هو الشاب بوعزيزى التونسي من خلال فعل الانتحار الذي لجأ إليه .فحالات الإحباط واليأس عند العامة بلغت الذروة من جراء السلوك الموجة من قبل السلطة الحاكمة في إطار ممنهج من العنف المادي والمعنوي .

– عفوية انطلاقة الحركات الشعبية وتكتلها في أعداد كبيرة تجاوزت المليون شخص بالإضافة إلى وحدة الهدف أسهمت في إنجاحها المرحلي لإسقاط النظم القائمة في بعض الدول كمصر وتونس مثلا على اختلاف النتائج في كل من ليبيا و اليمن و سوريا على سبيل المثل لاختلاف الأوضاع الداخلية و العلاقة الإرتباطية بين الداخل والأوضاع المحيطية ألإقليمية والدولية.

– عدم الجزم التام بتوصيف تحركات الجماهير العربية الغاضبة بالثورات الشعبية فمن ناحية التدرج المرحلي وفقا لأدبيات دراسة الثورات يصعب القول الفصل آنيا فيما كانت مجرد حركات إصلاحية أو ثورات تغيير جذرية .

– اختلاف الطموحات فيما يخص وضع الدول التي انطلقت فيها التحركات الجماهيرية بعد

سقوط الأنظمة ما بين إعادة بناء النظام أو إعادة هيكلة النظام المؤسسي الشامل وفقا للفكر الإصلاح التطهيرى أو إتباع إستراتيجية أعمق تقوم على فلسفة هدم ما هو موجود ثم إعادة البناء وان كانت الأخيرة تتسم بعمق الأبعاد وتعدد التبعات و طول المدى الزمني ومن ثم يكون انتهاجها ذو تأثير بالغ على مستقبل دول حديثة الاستقلال جديدة العهد بالديمقراطية متواضعة التناول لفكرة مأسسة الدولة .

ثانيا: التوصيات

تتطلب المرحلة الراهنة العمل وفقا للمقتضيات العاجلة على كافة المستويات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا فى إطار المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية سواء كانت أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني أو جمعيات أهلية أو حتى حركات اجتماعية . ففكرة النهوض بالدولة تتطلب تضافر جهود الجميع.

- على المؤسسات الرسمية أن تحقق الحد الأدنى من استيفاء مطالب جماهير الشعب النابض بما يسمح باستيعاب الكل ترسيخا لمبدأي المواطنة والعدالة وتحقيقا لمساعي الديمقراطية وفقا لخارطة طريق تتبع التحول المرحلي الممنهج.
- إذكاء البعد الاقتصادي في تلبية متطلبات جموع الشعوب المحتجة حيث أن من ضروريات تقليص حالات الحراك الاجتماعي سد العجز في الوفاء بالالتزامات الضرورية لحياة الإنسان العامة كالحق في المسكن والمأكل والصحة والتعليم و الحد من أسباب الفقر ولا نقصد هنا الإتيان بحلول سحرية ولكن ما هو مفيد إعادة ترتيب الأولويات وفق خطط إستراتيجية قصيرة المدى وسريعة النفاذ.
- من أولويات الحلول الناجزه إحقاق مفهوم العدالة الانتقالية خاصة مع فترات التحول الانتقالي مما يسهم وبشكل أكثر فاعلية في إثبات الحقوق المادية والمعنوية لتعويض الضرر جراء الظلم والفساد والاستبداد.
- ضرورة تمسك الأحزاب السياسية بمكتسبات المرحلة والعمل على تدشين قواعد راسخة داخلها هيكليا وسياسيا فضلا عن الابتعاد عن الصراعات التقليدية والتخندق الأيدلوجي في قوالب فكرية جامدة والالتزام بمتطلبات المرحلة من مرونة وحركية والسعي نحو تشكيل الخريطة الحزبية ذات البرامج الواضحة بما يغذى قنوات العمل السياسي .
- إسهامات الحركات الاجتماعية وكذلك منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في ضرورة تبنى المطالب الجماهيرية الملحة والسعي نحو القيام بدور أكثر فاعلية كحلقة اتصال بين الفئات الجماهيرية المختلفة والمؤسسات الرسمية في الدولة.

وختاماً تظل الأوضاع داخل دول الربيع العربي كما تطلق على نفسها مرهونة بالإرادة في

التغيير إما تكون إعادة هيكلة للدولة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقا لمتطلبات المرحلة الراهنة وآمال الشعوب الطامحة أو مجرد تغيير نظام سياسي بأخر ومن ثم يمكن الحكم وبموضوعية متناهية على صيرورة الحركات الاحتجاجية ثورة لتغيير أم حركات للإصلاح.

المراجع

1- يرى ثروت بدوى أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها " ويرى الدكتور "عبد الله الحوجو أن النظام السياسي هو مجموعة الأنماط المتواجدة والمتداخلة والمتعلقة بصنع القرار الذي يترجم أهداف ومنازعات المجتمع من خلال الجسر العقائدي الذي أعطى صفة الشرعية للقوة السياسية ولكل نظام عقيدة وفلسفة سياسية يمارسها من خلال مؤسساته ومنظماته التي يتكون منها النظام .

2-لمزيد من التفاصيل انظر في :حسن توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

3-لطفي حاتم ،النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية ،الحوار المتمدن،2011/2/14

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246080

4-قانون الطوارئ هو قانون يأخذ في تشريعه مسار أي قانون آخر ولكنه قانون معلق ولا يصبح نافذاً إلا بمرسوم يعلن إطلاق الأحكام العرفية أو ما يسمى حالة الطوارئ .يمكن فرض حالة الطوارئ على البلاد كافة أو على جزء منها كما تحدد بعض الدساتير فترة زمنية محددة لفرض حالة الطوارئ لا ينبغي تجاوزها يتضمن قانون الطوارئ سحب بعض الصلاحيات من السلطات التشريعية والقضائية وإسنادها إلى السلطة التنفيذية مما يمنحها صلاحيات واسعة جداً .كما يتضمن قانون الطوارئ عادة تحديد لحقوق وحريات المواطنين مثل إلقاء القبض على المشتبهين لفترات قد تكون غير محدودة دون توجيه اتهام لهم أو منع حق التجمع أو منع التجول في أوقات أو أماكن محددة، ويحدد الدستور عادة الجهة المسئولة عن إعلان حالة الطوارئ والحالات التي يسمح بها إعلان حالة الطوارئ وهى بشكل عام تعرض سلامة وأمن البلاد لمخاطر ناتجة عن:-

- كوارث طبيعية أو بشرية
- حالات الشغب والتمرد المدني
- حالات النزاع المسلح سواء كانت داخلية مثل الحرب الأهلية أو خارجية كالاعتداء على حدود الدولة وقد تسيء بعض الدول استخدام حالة الطوارئ وخاصة الدول الاستبدادية لفرض حكمها وسلب الشعب حقوقه .

5-جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة، ترجمة الدكتور عامر الكبيسي، ط 1، عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،1999.

6-انظر :تفاصيل ندوة أزمة الدولة في الوطن العربي،لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية،2011/1/9.

7-نبيل عبد الفتاح ،الخوف والمتاهة،القاهرة ،دار ميريت للطباعة والنشر،2008.

8-لمزيد من التفاصيل انظر في خالد حنفى على،الثورات العربية: الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية ،مجلة السياسة الدولية،القاهرة، الأهرام للنشر والتوزيع، http://www.siyassa.org.eg.2012

9-فاخر جاسم ،الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي،مجلة الأكاديمية العربية بالدنمرك ،كوبنهاجن /الدنمرك، العدد العاشر،2011،صـ 151.

10-سويم العزى، محاولة تحليلية لأنماط التحرك السياسي، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمرك ،كوبنهاجن/الدنمرك، العدد العاشر،2011،صـ صـ 121:125.

11 - عبد الوهاب حميد رشيد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي:مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية ،ستوكهولم/ السويد،2005.

12-حول هذا الموضوع انظر وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير،دراسة مقدمة إلى الجماعة العربية الديمقراطية ،2011.

http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/609